الأمانة العامة

كلمة

الدكتور/ سعيد أبو علي
الأمين العام المساعد
رئيس قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة

في

الدورة (112)
مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين
في الدول العربية المضيفة

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – القاهرة

2024/12/19-15

السادة/ رؤساء وفود الدول والمنظمات العربية

يسعدني أن أرحب بكم في أعمال الدورة 112 لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة، والتي تنعقد في مثل هذه المصيرية التي تمر بها القضية الفلسطينية. كما يشرفني أن أنقل إليكم تحيات معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد أحمد أبو الغيط وتمنياته لأعمال مؤتمركم كل النجاح والتوفيق.

السيدات والسادة،،

يأتي هذ الاجتماع بعد مرور أكثر من أربعة عشرة شهراً (436 يوماً) منذ بدء العدوان الإسرائيلي المتواصل وجرائم الإبادة الجماعية في قطاع غزة، والذي بغ ذروته في شمال قطاع غزة الذي يتعرض للتطهير العرقي والتهجير القسري في واحدة من أبشع حملات الإبادة الجماعية في العصر الحديث ، فقد أسفر هذا العدوان على القطاع عن ابادة أكثر من 10% من سكان القطاع ما بين شهيد ومفقود وجريح واسير، وجرى شطب حوالي 1410 عائلة فلسطينية من السجل المدني بلغ عدد افرادها 5444 شهيدا، وتدمير ما يقارب من 80% من المباني السكنية، حيث ارتكب جيش الاحتلال الإسرائيلي أكثر من 9900 مجزرة مروعة، واستخدام حوالي 90 ألف طن من المتفجرات.

إن الوضع في قطاع غزة يجتاز المرحلة الأخطر منذ بدء العدوان في ظل انتشار المجاعة بمستويات مروعة، وما يدخل للقطاع من مساعدات حالياً لا تكفي سوى 6 في المائة من أبناء القطاع، ومن المتوقع أن تزداد حدة هذه المجاعة والكارثة الإنسانية تدهوراً خلال فصل الشتاء، حيث بات أكثر من 96% من سكان القطاع يواجهون انعداما حادا في مستويات الأمن الغذائي، كما أصبح كل سكان قطاع غزة يعانون الفقر مع بلوغ نسبته حاجز المئة في المئة.

كما أن خطورةَ الوضعِ الحالي تُؤَكِّدُ الحاجةَ المُلحَّةَ لضمان وصولِ الموادِّ الغذائيةِ والإمداداتِ الأخرى إلى جميع سكانِ غزة، عبر تسريع عملية تقديم المساعدة وتبسيطها وتسريعها، وتحديد سبل تعزيز استجابة المجتمع الدولي للكارثة الإنسانية، وتحديد التدابير والإجراءات الموحدة الفعالة لتقديم جميع المساعدات اللازمة إلى غزة، وتحديد الاحتياجات التشغيلية واللوجستية وأنواع الدعم اللازم في هذا الصدد، ومناقشة الاستعدادات للإنعاش المبكر وتحقيق الالتزام بعملية جماعية منسقة، في استجابة لمعالجة الوضع الإنساني في قطاع غزة.

ولا يقل الوضع في الضفة الغربية المحتلة خطورة وكارثية من حيث مواصلة سلطات الإسرائيلي التصعيد في تنفيذ سياساته العدوانية في مدينة القدس وكافة المدن والبلدات والمخيمات الفلسطينية، حيث تواصل عصابات المستوطنين المسلحة وبدعم مباشر من جيش الاحتلال ممارسة الإرهاب والاعتداءات المتواصلة في إطار سياسة الاحتلال الرسمية الممنهجة في حرق واقتلاع وتدمير للممتلكات، وفرض العزل والاغلاقات إلى تنفيذ الاعدامات الميدانية والتهويد وممارسة التمييز العنصري والتطهير العرقي والتهجير القسري، والتمدد الاستعماري.

من جهة أخرى فإن الاستهداف الممنهج للأونروا من قبل سلطات الاحتلال على مدار السنوات الماضية بدءاً من استهداف المنهاج التعليمي للوكالة واتهامه بالتحريض على العنف والكراهية، مروراً بمحاولات انهاء تفويضها وحث الدول المانحة على منع التمويل للوكالة، قد وصل إلى مرحلة متقدمة تعصف بوجود الوكالة بإصدار الكنيست الاسرائيلي لقانونين يحظران لأنشطة الأونروا في الأراضي التي تخضع لسيطرة إسرائيل ومنع المسؤولين الإسرائيليين من التعامل مع موظفي الأونروا، في إطار المخطط الإسرائيلي لإنهاء وتصفية عمل الأونروا بالأراضي الفلسطينية المحتلة.

وإننا إذ ندين هذين القانونين اللذين يتحديان القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، لنؤكد أن الأونروا وهي المنظمة التابعة للأمم المتحدة، لا يخضع وجودها واستمرار قيامها بمهامها وفق

تفويض تأسيسها للقرار الإسرائيلي، وأن الاستهداف الإسرائيلي للأونروا كعنوان للالتزام الأممي تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين لا يعتد به، ولا يرتب عليه أي آثار قانونية ، وأن على المجتمع الدولي أن يواصل التصدي لهذه السياسات والإجراءات الإسرائيلية، وأن الصمت على استهداف الأونروا سيكون بداية لانهيار احترام منظومة الأمم المتحدة بأكملها.

وفي هذا الصدد نرحب باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة بالأغلبية بتاريخ 2024/12/11، قرارين لدعم ولاية وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، ووقف إطلاق النار في قطاع غزة. معربين عن تقديرنا العميق للدول التي رعت ودعمت القرارين وصوّتت لصالحهما، ما يعكس التزامًا مستمرًا بميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ العدالة وحقوق الإنسان والقانون الدولي.

وفي هذا السياق نؤكد على أهمية قرارات المحاكم الدولية وأهمها الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية الذي أكد عدم شرعية الاحتلال على الأرض الفلسطينية وقرارات المحكمة الجنائية الدولية في ملاحقة نتنياهو وشركاءه بجرائم الحرب في قطاع غزة، كما نؤكد على ضرورة العمل لحشد الضغط الدولي على حكومة الاحتلال التي تواصل إصدار القوانين العنصرية والعقابية في "الكنيست"، فيما يتعلق بالأسرى الفلسطينيين واقتطاع أموال المقاصة ووكالة الأونروا وغيرها، ذلك ما يملي على كل الأطراف الدولية الاضطلاع بمسؤولياتها في ظل إخفاقات مجلس الأمن في التحرك من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة لتحقيق الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة، والذي لن يتحقق إلا بتحقيق العدالة والحرية للشعب الفلسطيني.

وإن أولى الخطوات العملية باتجاه تحقيق هذه العدالة والسلام المنشود هو وقف حرب الإبادة المستمرة بقطاع غزة، إن كل تأخير في تحقيق وقفٍ لإطلاق النار يعني إفناءً متواصلاً للحياة،

ومن هنا فإن العمل على انقاذ وحماية الشعب الفلسطيني كواجب ومسئولية قانونية وسياسية وأخلاقية وإنسانية على الجميع، كما هو واجب تجسيد حل الدولتين المهدد بالضم قبل فوات الأوان واعتباره أمراً ملحاً أكثر من أي وقت مضى، فغياب جهود التسوية الجادة لسنوات أوصلنا لهذا الانفجار الكامل للوضع، فمستقبل غزة هو بالضرورة مقترنٌ بمستقبل القضية الفلسطينية، بأفق سياسي واضح ومسار لا رجعة عنه يُفضي إلى تجسيد الدولة الفلسطينية

ختاماً: أمام اجتماعكم أيها السادة جدول أعمال حافل يواكب تطورات الوضع الفلسطيني، ومعالجتكم الحكيمة لبنوده ستسهم بالتأكيد في دعم فلسطين ونضالها العادل لتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،